أهمية الإدارة الإلكترونية في السودان والعراق

The importance of electronic management in Sudan and Iraq

إعداد

أ.د/ يسن عمر يوسف

قسم القانون - كلية القانون - جامعة النيلين - السودان

عبد القادر شاكر محمود

باحث دكتوراه في القانون العام - جامعة الجزيرة - العراق

Doi: 10.33850/ejev.2021.138597

استلام البحث: ٢٦ / ١٠ /٢٠٢٠ قبول النشر: ٢٠ / ١١ / ٢٠٢٠

المستخلص:

يتجه العالم بوتيرة متسارعة إلى التطور والتحول التكنولوجي وتحصد الشعوب المتقدمة نتائج هذا التطور في مختلف مناحي الحياة الأمر الذي دفع الدول أجمع حتى إلى سلوك هذا الطريق لخدمة الشعوب ومن بين هذه المجالات المجال الإداري فقامت الدول إلى توفير متطلبات التحول نحو الإدارة الإلكترونية لأهميتها في تحقيق أقصى خدمة للمتلقي وبأيسر الطرق وأقصرها ويهدف الباحثان إلى بيان أهمية الحكومة الإلكترونية مع تسليط الضوء على الإدارة الإلكترونية في السودان والعراق ملتزمين المنهج الوصفي المقارن في بيانهم أهمية الإدارة الإلكترونية مستقرئين آراء الفقه القانوني في هذا الخصوص، وتوصل الباحثان إلى نتيجة مهمة هي: الإدارة الإلكترونية تمثل قفزة نحو التطور في التنظيم الإداري وتنمية الموارد البشرية بما يساهم بشكل إيجابي نحو تطوير العمل الإداري وتحسين جودة الخدمات المقدمة للجمهور، فهي تساهم في القضاء الروتين والتخلف الإداري والمحسوبية والفساد الإداري وغيرها من السلبيات التي تعانيها كثير من النظم الإدارية التقليدية.

Abstract:

The world is heading at an accelerated pace to development and technological transformation, and developed peoples are reaping the results of this development in various walks of life, which has pushed even all countries to take this path to serve the peoples and among these areas is the administrative field. The two researchers

aim to demonstrate the importance of e-government while shedding light on electronic management in Sudan and Iraq, committed to the descriptive and comparative approach in their statement of the importance of electronic management, extending the views of legal jurisprudence in this regard, and the researchers reached an important conclusion: Electronic management represents a leap towards the development of administrative organization and human resource development, which contributes positively towards developing administrative work and improving the quality of services provided to the public, as it contributes to the elimination of red tape, administrative backwardness, favoritism, administrative corruption and other negatives that many traditional administrative systems suffer.

المقدمة :

تعد الإدارة الإلكترونية عصب حياة المجتمعات المدنية الحديثة التي كانت مسيرة حياتها اليومية تواجه ازمات خانقة في ظل إدارتها التقليدية حتى استطاعت أن تخطو خطوات لافتة في سبيل تجاوز هذه الأزمات بفعل التقنية ، بينما لا تزال مجتمعات أخرى تحبو في بداية الطريق الذي يتسابق الأخرون في مراحله النهائية .

وينظر إلى الإدارة العامة الإلكترونية على أنها بديل عصري يواكب التطور الذي اعترى حياة الإنسان على سطح الأرض ، ويلبي مطالبه الإدارية ، ويُرضي طموحه في الحصول على قدرات أعلى وأيسر في إدارة شؤون حياته وتفاصيلها .

إن تعميم تطبيقات التقنية في الإدارة ليس شكلاً عصرياً للحياة نسعى لتقمصه ، بقدر ما هو حاجة ماسة لمجتمعاتنا ، ودافعاً لتلك الإدارات لتجاوز واقعها والإنطلاق إلى الأفاق العالمية الرحبة بوتيرة سريعة ومشاركة واسعة ، والذي نريد أن نلقي عليه الضوء هو أهمية الإدارة الإلكترونية بالنسبة للقطاع العام ، فالقطاع العام لا تقل حاجته إلى التقنية عن حاجة القطاع الخاص إليها ، فلدى القطاع العام من المشاكل الإدارية ما يدفعه دائماً للبحث عن حلول لهذه المشاكل ، وأنسب حل هو تغيير نمط إدارة القطاع العام من الأسلوب التقليدي البيروقراطي الجامد إلى الأسلوب الإلكتروني المرن ، للخروج من أزمات الإدارة الحكومية التقليدية ، إضافة إلى أن كثيراً من الإدارات الحكومية ليست إدارات خدمية فحسب ، فهناك إدارة حكومية تدير مواقع انتاج – مصانع او مزارع او مشاريع تابعة للدولة ، وهذه تسعى إلى المنافسة وتحتاج إلى ما تحتاج إليه إدارات القطاع الخاص من إمكانات الإدارة الإلكترونية وقدراتها ومزاياها لخوض منافساتها داخل الأسواق بإقتدار.

مشكلة البحث:

أن المتتبع لتطور الدول ونهضة الشعوب في ضل اعتمادهم على التكنولوجيا وتسخيرها لتحقيق التطور والرفاه لا سيما في مجال التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية يقف متسائلاً عن أثرها على حياته في حال طبقت في بلده ويَدق هذا السؤال لدى المتخصصين الذين يعلمون أثر الإدارة الإلكترونية على العمل الإداري خاصة وعلى المواطن والوطن عامة، وهذا يشكل دافعاً للتساؤل التالي: ما هي أهمية الإدارة الإلكترونية في السودان والعراق؟ وهو التساؤل الذي سنجيب عنه من خلال البحث.

١. عناصر المشكلة :

أ- ما هي متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في السودان؟

ب- ما هي متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في العراق؟

ت- ما هي المعوقات التي تواجه تطبيق الإدارة الإلكترونية؟

٢. أهداف البحث:

- بيان أهمية الإدارة الإلكترونية في مرافق الدولة المختلفة في السودان والعراق،
- تحديد متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في كِلا البلدين.
- تشخيص المعوقات التي تحول دون تطبيق الإدارة الإلكترونية .

٣. منهجية البحث:

وتشتمل على منهج الباحث وهيكلية البحث على النحو التالي:

أ. منهج الباحث:

حرصنا على استعمال المنهج الوصفي المقارن عند بيان أهمية الإدارة الإلكترونية ومتطلبات تطبيقها والمعوقات التي تقف في وجه التحول إليها مستقرئين آراء الفقه القانوني مستنبطين من ذلك النتائج والتوصيات.

ب. هيكلية البحث:

قسم بحثنا وفقا للهيكلية التالية:

- المبحث الأول: أهمية الإدارة الإلكترونية في السودان.
  - المطلب الاول: دواعي ومتطلبات تطبيق الحكومة الإلكترونية في السودان.
  - المطلب الثاني: أهمية الإدارة الإلكترونية ومعوقات تطبيقها في السودان.
- المبحث الثاني: أهمية الإدارة الإلكترونية في العراق.
  - المطلب الاول: دواعي ومتطلبات الإدارة الإلكترونية في العراق.
  - المطلب الثاني: أهمية الإدارة الإلكترونية ومعوقات تطبيقها في العراق.
- الخاتمة:
  - اولاً: النتائج.
  - ثانياً: التوصيات.

المبحث الأول: أهمية الإدارة الإلكترونية في السودان:

تقدم الإدارة العامة الإلكترونية وجهاً اخر مغايراً لوجه الإدارة التقليدية ، نظراً لسلامة ادائها وإيقاعها السريع ، وقد اصبحت أداة فاعلة في أيدي الذين بادروا بتطبيق التقنية في دوائرهم الإدارية ، وحلماً يتطلع إليه الإداريون الذين لم يحظوا بالإنتقال إلى الإدارة الإلكترونية ، أو طبقوها جزئياً في بعض أنشطتهم ، ولم يبلغوا الدرجة الكافية لإطلاق أسم الإدارة العامة الإلكترونية على تعاملاتهم(توفيق،٢٠٠٦ ،١٣٦).

وفي إطار الحديث عن أهمية الإدارية الإلكترونية في السودان سنتحدث في البدء عن دواعي تطبيق الإدارة الإلكترونية ومتطلبات تطبيقها وأهميتها وكذلك معوقات تطبيقها من خلال المطلبين الآتيين :

المطلب الأول: دواعي ومتطلبات تطبيق الحكومة الإلكترونية في السودان:

لقد ظهرت الأنظمة التقليدية البيروقراطية في علم الإدارة ، وحقق الإنسان من خلالها الكثير من الإنجازات ، وأرسى في ظلها الكثير من دعائم الفكر الإداري عامة ، لكن الإنسان الكائن المفكر الذي لا حدود لطموحه والذي استطاع القيام بالثورة الزراعية ، والثورة الصناعية ، وشملت ايضاً الإتصالات ، فكانت الثورة المعلوماتية التي أعقبت اختراع الحاسب الآلي ، ثم ظهور شبكة الحاسب ، ثم الشبكات المحلية ، ثم الشبكة العالمية الأنترنت مما لفت انتباه علماء الإدارة إلى ظهور إدارة جديدة يمكن أن تدار بها المؤسسات والمنظمات الحكومية والأهلية وتحمل عليها بياناتها ومعلوماتها ، ويتيح استدعاء تلك البيانات بسهولة وسرعة فائقتين(عكاشة،٢٠٠٤ ،٨١) .

الفرع الأول: دواعي تطبيق الإدارة الإلكترونية في السودان :

إن النظرة العميقة لتحول الإدارات التقليدية إلى إدارات إلكترونية تكشف عن أنها نقلة نوعية في أساليب العمل ، والتنظيم الإداري ، وتطوير التشريعات وتنمية الموارد البشرية بما ينعكس إيجاباً على الصورة الكلية للإدارة الحكومية ، بمعنى أنها تتغلب على مشاكل الروتين والتخلف الإداري والمحسوبية وغيرها من السلبيات التي تعانيها كثير من المنظمات التقليدية(غنيم،٢٠٠٤ ،٥٤)

و أن كانت تطبيقات التقنية جديرة بالتوقف أمامها بوصفها وسيلة رائدة تستخدمها الإدارات الإلكترونية في تحقيق كثير من طموحات الماضي التي كانت تتحطم على صخرة البيروقراطية ، فإن شبكة الأنترنت بما حققته من منجز علمي وانساني غير مسبوق تعد حجر الزاوية ، وأصبحت أحد أهم المكونات الفعالة في اسلوب الإدارة الإلكترونية ، ويتضح ذلك بجلاء حين نتأمل حجم مشاركة هذه الشبكة في أعمال إدارات التقنية ، وقدر الاعتماد الكبير والمحوري عليها في انجاز أعمال الإدارات العصرية(الباز،٢٠٠٤ ،١٦).، وتبقى تجربة الإدارة الإلكترونية قفزة نوعية ، وانتفاضة على المفاهيم والنظريات والأساليب التقليدية التي تركت إدارات الماضي اسيرة الروتين المفرط ، والمحسوبية ،

والتسلط ، وبطء الإجراءات ، وضياع المعاملات ، ومركزية القرارات ، والوقت الضائع في انتظار اللجان ، وغيرها من أمراض البيروقراطية التي استفحلت في جسد الإدارات القديمة(العمري،١٥، ٢٠٠٢).

وفي ظل الإدارات الإلكترونية الحديثة أصبح جمهور المواطنين المراجعين لتلك الإدارات والمستفيدين منها هدفاً رئيساً لتلك الإدارات ، ومحوراً تدور حوله انشطتها ، ليس فقط من أجل تقديم خدمة لهذا الجمهور ، ولكن من منطلق تميز هذه الخدمة في ظل ذلك التنافس الحميم بين إدارات التقنية على جودة الخدمات المقدمة فضلاً عن التواصل مع الجمهور بإتاحة المعلومات ، وتعزيز دور المشاركة والرقابة ، وفتح نافذة التبادل التقني بين المواطنين والدولة(السيد القزاز،٢٠١٥ ،٣٠٣) ، ويمكن عرض أبرز ملامح الإدارة الإلكترونية الحديثة من خلال النقاط الآتية :

أولا: اعتماد تقنية المعلومات والاتصالات اداة رئيسة في يد ادارة التقنية .

ثانيا: توظيف تلك التقنية في انجاز مهام الجهاز الإداري ووظائفه .

ثالثا: الاستفادة من تقنية المعلومات في تجويد خدمة الإدارة الحديثة ، وربطها بكل جديد ، ورفع فعالية ادائها .

رابعا: مكننة جميع الانشطة الإدارية ، مع الحرص على تحديثها باستمرار ، على ان يبسط استخدامها لجميع المتعاملين ، بما يضمن الكفاءة والسرعة في انجاز المعاملات (نجم،٢٠٠٩ ،٤٣) .

خامسا: الاعتماد على برامج التقنية الحديثة في ترشيد الوقت والجهد ، واختزالها قدر الإمكان .

سادسا: اضافة عنصر السرعة إلى شرط الجودة في تقديم المخرج النهائي للمنظومة الإدارية .

وبهذا أصبحت الإدارة الإلكترونية بإجرائها وعناصرها ومفاهيمها العميقة من وجهة نظر الباحث طوق نجاة لتلك المجتمعات التي أضاعت من عمرها عقوداً تنتظر إنفراجه في ظل واقع يبوء بأحمال الإدارات التقليدية الروتينية التي اصبحت عبئاً على مجتمعاتها ، وقد بدأت اليوم تتجاوز واقعها وتفك رموزه ، بخوضها تجربة اسلوب الإدارة الإلكترونية .

هناك جملة من العوامل تكاملت مع بعضها البعض كالثورة الرقمية التي تمثلت في تقنية المعلومات والإتصالات وتوجهات العولمة والديمقراطية وغيرها أدت إلى توجيه أهتمام رسمي وأكاديمي إلى محاولة تطبيق ما يسمى بالإدارة الإلكترونية ، والتركيز على ضرورة تحول قطاع مهم من الإدارة وهو الإدارة العامة (الحكومة) وممارستها ، والوصول إلى طموحات المنظمات والمواطنين ورغباتهم(عامر،٢٠٠٧ ،٧٢) ، ووضع خطط استراتيجية تتواكب مع هذا التقدم التكنولوجي .

Doi: 10.33850/ejev.2021.138597

إن هذا التحول امتد ليشمل ليس فقط الدول المتقدمة بل الدول النامية ايضاً والدول العربية الغنية والفقيرة على السواء ، لأن هذا التحول لا يمكن انجازه إلا من خلال توافر جملة عوامل منها التمويل وخطط طويلة الأمد وعملية تدريجية وفقاً للمتغيرات الخاصة بكل مجتمع .

ويمكن تلخيص أبرز دواعي التحول نحو الإدارة الإلكترونية في الآتي :

أولاً: الاستجابة والتكيف مع متطلبات البيئة المحيطة وتجنب العزلة والتخلف عن مواكبة عصر المعلوماتية وتقنية الاتصالات والسرعة والتنافس في تقديم الخدمات والسلع ، وبالتالي تحقيق الكفاءة والنوعية والكمية الملائمة(السيد القزاز،٢٠٠٤ ،٣٠٥) .

ثانياً: توجيهات العولمة التي تمثلت بفلسفة جديدة للعلاقات الكونية بأبعادها المختلفة ، السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والإدارية ، والقانونية ، والبيئة المساهمة في الانفتاح والترابط والتكامل بين المجتمعات الإنسانية المختلفة ، وهذه التوجهات تسعى إلى تحقيق اهدافها وترجمتها إلى واقع عملي ملموس من خلال الثورة التكنولوجية المعلوماتية والاتصالات والربط بين المجتمع الإنساني من خلال شبكة الانترنت والفضاء الالكتروني وما إلى ذلك من ادوات رقمية ومن جوانب عديدة ، ادارة اقتصادية علمية وتقنية وغيرها(رزوقي،٢٠٠١، ٢٠٥) .

ثالثاً: التسارع في الثورة التكنولوجية والمعرفية والتي ساهمت في مختلف مجالات الحياة الإنسانية ، ومنها نتائج عمل المنظمات (العامة والخاصة) لتقديم نوعية جيدة من السلع والخدمات مما ادى إلى زيادة الاستمرار في قطاع التقنية(عامر،٣٣،٢٠٠٧) .

رابعاً: التحولات الديمقراطية وما رافقها من متغيرات ، كمساهمات حركات التحرر العالمية التي طالبت بمزيد من الانفتاح والحرية والمشاركة واحترام حقوق الإنسان في احداث تغيرات جذرية في البناء المجتمعي عموماً وطبيعة الأنظمة السياسية والاجتماعية بشكل خاص ، وقد رافق هذه التغيرات ارتفاع في مستوى الوعي والتوقعات الاجتماعية بما في ذلك نشوء رؤية جديدة للقطاع العام بأبعاده كافة ، من اهمها ضرورة تحسين مستوى اداء هذا القطاع ، وتفعيل الرقابة الشعبية على اعمال الحكومة ، وترسيخ مبدأ الثقافة والمساءلة والعدالة وغيرها ، لذلك مثلت الإدارة الإلكترونية فرصة متميزة للارتقاء بأداء وحدات القطاع العام(محمد لعزام،٢٠٠١، ١٠).

خامساً: ندرة الموارد والحاجة الماسة إلى سياسات تسهم في الاستغلال الامثل للموارد الحكومية.

الفرع الثاني: متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في السودان:

ان مشروع الإدارة الإلكترونية شأنه شأن اي مشروع او برنامج اخر يحتاج إلى تهيئة البيئة المناسبة والمواتية لطبيعة عمله كي يتمكن من تنفيذ ما هو مطلوب منه وبالتالي

يحقق النجاح والتفوق والا سيكون مصيره الفشل ، وسوف يسبب ذلك خسارة في الوقت والمال والجهد ، ونعود عندها إلى نقطة الصفر ، فالإدارة هي لبنة بيئتها تؤثر وتتأثر بكافة عناصر البيئة المحيطة بها وتتفاعل مع كافة عناصر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنلوجية لذلك فان مشروع الإدارة الإلكترونية يجب ان يراعي عدة متطلبات ، نتحدث عنها فيها يلي(الصيرفي،٢٠٠٧، ٤٥) .

الفقرة الأولى: المتطلبات الإدارية :

وتتمثل فيما يلي :

أولاً: وضع استراتيجيات وخطط التأسيس : ويتطلب ذلك تشكيل ادارة او هيئة لتخطيط ومتابعة وتنفيذ ووضع الخطط لمشروع الإدارة الإلكترونية والاستعانة بالجهات الاستشارية والبحثية لدراسة ووضع المواصفات العامة ومقاييس الإدارة الإلكترونية ، والتكامل والتوافق بين المعلومات المرتبطة بأكثر من جهة(السيد القزاز،٢٠١٥، ٣٠٦) .

ثانياً: القيادة والدعم الإداري : من اهم العوامل المؤثرة في اي مشروع كان هو القيادة وهي المفتاح الرئيسي لنجاح او فشل اي منها ، اذ ان دعم الإدارة وقدرتها على ايجاد بيئة مناسبة للعمل تلعب دوراً رئيسياً في نجاح اي عمل او فشله ، كما ان التزام القيادة يعتبر امراً ضرورياً لدعم كل نقطة من نقاط استراتيجيات المؤسسة ، كذلك متابعة القيادة للمشروع وتقديم المعلومات سيضمن نجاح المشروع وتطويره ، كما ان قناعة واهتمام ومساندة الإدارة العليا لتطبيق تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات كافة يعتبر احد العوامل الحرجة والمساعدة في تحقيق نجاح تطبيق الإدارة الإلكترونية، وكذلك فان تطوير قيادة ادارية تتعامل بكفاءة وفعالية مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يعتبر احد اهم الوسائل المهمة التي انبثقت حديثاً عن حقل ادارة المعرفة والإدارة الإلكترونية ، ان وجود القيادة الإلكترونية هو شرط لنجاح المنظمات الإلكترونية او المنظمات المستندة إلى المعرفة والمندمجة في انشطة الاعمال الإلكترونية ، ذلك ان وجود هذه القيادة يعني ايضاً وجود القائد المستمع ، والقائد المعلم ، والقائد المتصل ، ويمكن من خلال القيادة الإلكترونية استثمار الاصول الإنسانية الثمينة الخفية للمنظمة وبصورة خاصة رأس المال الفكري والإنساني وادارته لتحقيق الميزة التنافسية ، القيادة الإدارية الإلكترونية تمثل باختصار الكفاءات الجوهرية القادرة على الابتكار والتحديث واعادة هندسة الثقافة التنظيمية(ياسين،٢٠٠٥ ، ١٣٨).

ثالثاً: الهيكل التنظيمي : اصبح النموذج الهرمي التقليدي للمؤسسة الذي واكب عصر الصناعة لم يعد ملائماً لنماذج الاعمال الجديدة في عصر تكنولوجيا المعلومات والاعمال الإلكترونية ، اذ نجد ان الهياكل التنظيمية الملائمة للأعمال الإلكترونية هي المصفوفات والشبكات وتنظيمات الخلايا الحية المرتبة بنسيج الاتصالات ، ويتطلب

تطبيق الإدارة الإلكترونية اجراء تغيرات في الجوانب الهيكلية ، والتنظيمية والإجراءات والأساليب ، بحيث تتناسب مع مبادئ الإدارة الإلكترونية وذلك عن طريق استحداث إدارات جديدة او الغاء او دمج بعض الإدارات مع بعضها ، واعادة الإجراءات والعمليات الداخلية بما يكفل توفير الظروف الملائمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية بشكل اسرع واكثر كفاءة وفعالية مع مراعاة ان يتم ذلك التحول في اطار زمني متدرج من المراحل التطويرية(ياسين،٢٠٠٥ ، ١٣٩)

رابعاً: تعليم وتدريب العاملين ، توعية وتثقيف المتعاملين : تتطلب الإدارة الإلكترونية احداث تغيرات جذرية في نوعية الموارد البشرية الملائمة لها وهذا يعني اعادة النظر بنظم التعليم والتدريب الحالية لمواكبة متطلبات التحول الجديد بما في ذلك اعداد الخطط والبرامج والاساليب التعليمية والتدريبية على كافه المستويات ، بالإضافة إلى توعية افراد المجتمع بثقافه وطبيعة الإدارة الإلكترونية وتهيئة الاستعداد النفسي والسلوكي والتقني والمادي وغير ذلك من متطلبات لتكيف متطلبات الإدارة الإلكترونية(السيد القزاز،٢٠١٥ ،٣٦٧) .

خامساً: وضع الاطر التشريعية وتحديثها وفقا للمستجدات : اي اصدار القوانين والأنظمة والإجراءات التي تسهل التحول نحو الإدارة الإلكترونية وتلبي متطلبات التكيف معها ،لان معظم التشريعات والقوانين نشأت في بيئة تقليديه ، لذا فأنها قد اسست لأداء العمل وفقاً لمعايير الانتقال واللقاء المباشر بين الموظف وطالب الخدمة ،وكذلك الاعتماد على شهادات الاثبات الموثقة ، وبالطبع فأن التحول إلى الإدارة الإلكترونية يحتاج إلى بيئة قانونية وتشريعية مختلفة ، كما ان وجود التشريعات والنصوص القانونية يسهل عمل الإدارة الإلكترونية ويضفي عليها المشروعية والمصداقية على كافة النتائج القانونية المترتبة عليها .

الفقرة الثانية: متطلبات بشرية :

يعد العنصر البشري من أهم الموارد التي يمكن استثمارها لتحقيق النجاح في أي مشروع وفي أي مؤسسة ، وله أهمية كبيرة في تطبيق الإدارة الإلكترونية حيث يعتبر المنشأ للإدارة الإلكترونية ، فهو الذي اكتشفها ثم طورها وسخرها لتحقيق اهدافها التي يصبو إليها ، لذلك فان الإدارة الإلكترونية من وإلى العنصر البشري فمنهم الخبراء والمختصون العاملون في حقل المعرفة ، الذين يمثلون البنية الإنسانية ورأس المال الفكري في المؤسسة ، يتولون إدارة التعاضد الاستراتيجي لعناصر الإدارة الإلكترونية ومنهم المديرون والوكلاء والمساعدون ، والمبرمجون ، وضابط البيانات والمشغل او المحرر(السيد القزاز،٢٠١٥ ،٣٦٨) .

فينبغي تدريب وبناء قدرات كافة الموظفين على طرق استعمال اجهزة الكمبيوتر وادارة الشبكات وقواعد المعلومات والبيانات وكافة المعلومات اللازمة للعمل على ادارة

وتوجيه ((الإدارة الإلكترونية)) بشكل سليم ، ويفضل ان يتم ذلك بواسطة معاهد او مراكز تدريب متخصصة وتابعة للحكومة ، اضف إلى هذا انه يجب نشر ثقافة استخدام ((الإدارة الإلكترونية)) وطرق ووسائل استخدامها للمواطنين ايضاً بنفس الطريقة السابقة .

الفقرة الثالثة: المتطلبات التقنية:

تتمثل في توفير البنى التحتية للإدارة الإلكترونية والتي تشمل تطوير وتحسين شبكة الاتصالات بحيث تكون متكاملة وجاهزة للاستخدام واستيعاب الكم الهائل من الاتصالات في ان واحد ، لكي تحقق الهدف من استخدام شبكة الانترنت ، بالإضافة إلى توفير التكنولوجيا الرقمية الملائمة من تجهيزات وحاسبات آلية واجهزة ومعدات وانظمة وقواعد البيانات والبرامج ، وتوفير خدمات البريد الرقمي ، وتوفير كل ذلك بالاستخدام الفردي او المؤسسي على اوسع نطاق ممكن(مجيد،٢٠٠٥، ١٣) ، وتشكل البنية التقنية الرقمية الركيزة المحورية للإدارة الإلكترونية وتتكون من الآتي :

أولاً: الحاسب الآلي .

ثانياً: شبكات الحاسب الآلي .

ثالثاً: وسائل الاتصال .

الفقرة الرابعة: المتطلبات الأمنية :

تعد مسألة امن المعلومات من اهم معطلات العمل الكترونياً ، بمعنى ان المعلومات والوثائق التي يجري حفظها وتطبيق اجراءات المعالجة والنقل عليها الكترونياً لتنفيذ متطلبات العمل يجب الحفاظ على امنها ، حيث يجب توفير الامن الالكتروني والسرية الإلكترونية على مستوى عالٍ لحماية المعلومات الوطنية والشخصية لصون الارشيف الالكتروني من اي عبث والتركيز على امن الدولة او الافراد اما بوضع الامن في برمجيات البرتوكول للشبكة او باستخدام التوقيع الالكتروني او بكلمة مرور(السيد القزاز،٢٠١٥، ٣٩٧) ، ولتحقيق امن المعلومات وتقليص التأشيرات السلبية على استخدام شبكة الانترنت فان الإدارة الإلكترونية تتطلب القيام ببعض الإجراءات منها :

أولاً: وضع السياسات الامنية لتقنيات المعلومات بما فيها خدمة الانترنت .

ثانياً: تبني استراتيجية وطنية لأمن المعلومات بحيث يضمن تعاون اجهزة القطاعين العام والخاص .

ثالثاً: وضع القوانين واللوائح التنظيمية التي تحد من السطو الالكتروني وانتهاكات خصوصية المعلومات في الإدارة الإلكترونية ، وهناك عدة متطلبات اخرى لحماية امن نظم المعلومات وهي :

أ- يجب على الإدارة العليا في المؤسسة دعم امن نظم المعلومات لديها ، وان توكل هذه المسؤولية لأشخاص محددين .

ب- تحديد الحماية اللازمة لنظم التشغيل والتطبيقات المختلفة .

ج- تحديد آليات المراقبة والتفتيش لنظم المعلومات والشبكات الحاسوبية .
د- الاحتفاظ بنسخ احتياطية لنظم المعلومات بشكل امن .
ه- تشفير المعلومات التي يتم حفظها وتخزينها ونقلها على مختلف الوسائط .

من خلال ما تقدم ذكره يرى الباحث انه ينبغي وجوب توفير الامن الالكتروني والسرية الإلكترونية على مستوى عالٍ لحماية المعلومات الوطنية والشخصية ولصون الارشيف الالكتروني من اي عبث والتركيز على هذه النقطة لما لها من اهمية وخطورة على الامن الشخصي او امن الافراد وذلك اما بوضع الامن في برمجيات بروتوكول الشبكة او باستخدام التوقيع الالكتروني او بكلمة المرور .

المطلب الثاني: أهمية الإدارة الإلكترونية ومعوقات تطبيقها في السودان:

الفرع الأول: أهمية الإدارة الإلكترونية في السودان:

يمكن استعراض اهم النقاط التي تؤكد حاجة القطاع الحكومي لتطبيق اسلوب الإدارة الإلكترونية من خلال الآتي(محمد الحسن،٢٠١٠، ٨) :-

أولا: تردي مستوى خدمات الكثير من الإدارات وتعقيده إلى الدرجة التي تستدعي الحاجة إلى تبسيط اجراءاتها ، وجعلها اكثر سلاسة ومرونة ، وتسهيل تقديمها للمواطنين .

ثانيا: حاجة الإدارة الحكومية إلى مزيد من الثقة المتبادلة بينها وبين المراجعين لها ، ورغبتها في تهيئة اجواء من الشفافية في دوائر العمل الحكومي ، مما يدعوا تلك الإدارات إلى التوجه إلى الإدارة الإلكترونية بوصفها نمطاً جديداً ، فيه من الحياد والموضوعية والانضباط مما يتوجب تغيير وجهة النظر السائدة لدى المواطن ، وتعديل الصورة القديمة للإدارة الحكومية في عقله .

ثالثاً: حرص الجهات الحكومية على تنمية كوادرها الوطنية ، وتأهيلها بعلوم التقنية الحديثة للاعتماد عليها في ادارة برامج التنمية وخططها المستقبلية للدولة التي ينبغي ان تقف على قدم المساواة مع خطط التنمية وبرامجها في دول العالم ، ولن يتم ذلك الا بتوفير البنية الأساسية التقنية لتلك الكوادر الوطنية من شبكات وقواعد معلومات ، ودعم كل ما يدفع في خط الاستثمار في التقنية ، مما يتيح الفرص امام المشاريع التقنية التي ينبغي ان تكون بيئة تنشأ فيها تلك الكوادر .

رابعا: حاجة الاقتصاد الوطني إلى الدعم ومد يد العون إليه ، وليس شيء اقدر من التقنية وتعميم تطبيقاتها على دوائر القطاع العام للإسهام بفعالية في حل كثير من الصعوبات التي تعترض حركة كثير من الصادرات في الدولة ، بما يتاح لها في ظل الإدارة الإلكترونية من فرص للتواصل مع الاسواق العالمية ومعرفة احتياجاتهم في حال التصدير وايضاً معرفة اهم واجود منتجاتها في حال الاستيراد ، لذا تبقى الإدارة الإلكترونية خياراً لا بديل عنه امام الحكومات التي تسعى إلى جعل موطئ قدم لها في الاسواق العالمية وكسر طوق العزلة المحلية والاقليمية ، والاستفادة من وجودها بوصفها

احدى قوى السوق العالمية ، حتى لا تتحول إلى سوق استهلاكية فقط تباع فيها بضائع الاخرين ، ويروج فيها لمنتجاتها المادية وافرازاتهم الفكرية ، دون ان تكون لها القدرة على الرفض او الاختيار بسبب العزلة ، وافتقاد القدرة على التمييز في المفاضلة في ظل سعي الإدارة الحكومية اخيراً إلى الحصول على منتجات الاسواق الخارجية بأسعار معقولة فأنها بحاجة إلى مساعدة التقنية التي تمنح تلك الإدارات القدرة على خوض تجربة التجارة عالمياً ، والتعرف على معروضات الاسواق ، واختيار الافضل والانسب من عروضها واسعارها بعيداً عن هيمنة الوسطاء ومشكلاتهم ، وما قد يلحقونه بالمصلحة الوطنية من خسائر ، اضافة إلى ان انفتاح الإدارة الوطنية على العالم سيقضي على الاحتكار ، ويجعل الخيارات متاحة امامها لتكون بديلاً اذا ما رفع احد الموردين الاسعار عليها ، وبخاصة في السلع ذات الحساسية التي تمس الاحتياجات اليومية للمواطنين كالسلع الاستهلاكية الضرورية .

خامسا: تحتاج الإدارات الحكومية إلى خوض تجربة الإدارة الإلكترونية لزيادة قدرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة على المشاركة في حركة التجارة العالمية ، لكون إدارات الدولة الإلكترونية نافذة تطل منها هذه المشاريع الصغيرة التي يصبح بإمكانها الالتقاء بعملائها في الخارج وتوقيع الاتفاقات معهم عبر نافذة الدولة وايضاً تكون الإدارة الحكومية في موقع معلوماتي مميز ولديها من العلاقات خارجياً ما يمكنها من عقد صفقات ناجحة في الاسواق العالمية لصغار المستثمرين كالزراع والصناع ، لتقديم منتجات تقبلها السوق العالمية ، بعد توفير الدولة مواصفاتها لأصحاب المشاريع الصغيرة ، مما يفتح باب التصدير امام تلك المشاريع ويرفع قدرتها على اختراق تلك الاسواق الدولية بكفاءة وفعالية ، ويقلل من تكلفة عمليات التسويق والدعاية والاعلان ، مما يزيد من نشاط تلك المشاريع ويسهم بدوره في تعزيز الاقتصاد الوطني ، بوصف هذا كله في النهاية مكسباً يصب في خانة هذا الاقتصاد .

سادسا: تخفيف عبء ايجاد فرص جديدة للعمل عن كاهل الدولة ، بفتح الباب امام فرص العمل الحرفي الخارجي ، بتشجيع المشاريع الصغيرة وتسويق منتجاتها ، ومدها باستمرار بالنصائح والمواصفات التي من شأنها تطوير منتجاتها ، مما يلفت نظر قطاع الشباب وصغار المستثمرين إلى فائدة خوض مثل تلك التجارب الناجحة ، والسعي إلى بناء انفسهم وتنمية قدراتهم عبر تلك الاسواق ، باستغلال الامكانات التي توفرها لهم الدولة ، مما يخلق حالة من التطلع إلى العمل الحر الذي يمثل خياراً افضل للشباب الذين يفضلونه على الاعمال الحكومية التي قد لا تكون مرغوبة بكثرة أنذاك ، وهو هدف استراتيجي تنموي سيرد على الدولة الكثير ، كما سيرفع عن كاهلها الكثير، بفعل الامكانيات التي توفرها الإدارة الإلكترونية والحلول التي تضعها في ايدي الدول لتجاوز الكثير من عقباتها .

سابعا: تختصر الإدارة الإلكترونية وقت تنفيذ المعلومات الإدارية المختلفة ، وتسهيل الاتصال بين إدارات الاجهزة الحكومية ومنظماتها ، وتوفير الدقة والوضوح في العمليات الإدارية ، وترشيد استخدام الورق في المعاملات ، مما سيوفر بالتبعية المخازن اللازمة لتخزين هذه الاطنان من الاوراق وتجميع البيانات والمعلومات من مصادرها الاصلية اضافة إلى دعم الثقافة التنظيمية لدى العاملين كافة وزيادة الترابط بين الإدارة العليا والوسطى والعاملين ، وتوفير البيانات للمراجعين والمستفيدين عامة بصورة فورية، والحد من معوقات اتخاذ القرار .

الفرع الثاني: معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في السودان:

تعتبر التقنية الإلكترونية احد الموارد الأساسية للمنظمات للتأقلم مع طبيعة العصر الحالي ، الا ان الدول العربية تواجه مجموعة من القيود والمعوقات التي تعرقل عملية الاستثمار الفعال للتقنية الحديثة ، حيث ان كثيراً من الإدارات فيها تعاني من العديد من السلبيات والتي تتمثل في كثرة الإجراءات الروتينية ، وضعف التنسيق بين الوحدات الإدارية ، وعدم مواكبة المستجدات الحديثة في مجال التقنية .

في حين يرى البعض ان على الدول النامية تبني اسلوباً جديداً للتفكير والقيادة ، لضمان الوصول بالإدارة الإلكترونية إلى كامل امكانياتها باعتبار ان هذه الدول تواجه تحديات كبرى تحول دون الاستفادة منها(بروان،٢٠٠٥، ٨٧-١١١) .

الفقرة الأولى: معوقات إدارية :

يشير البعض إلى ان بعض الدول وخاصة الدول النامية تتخذ بعض الاساليب الإدارية التقليدية كالأسلوب البيروقراطي نموذجاً للعمل بها ، وهذه الاساليب لا تتناسب مع متطلبات الإدارة الإلكترونية ، على انه بالرغم من ان بعض المنظمات اعادة هيكلة نفسها بطرق مبتكرة لتتماشى مع الظروف والتطورات في العصر الرقمي الا ان الغالبية العظمى منها ما زالت تعتمد على الهياكل الهرمية التقليدية والتي تقف عقبة في تطبيق التقنيات الحديثة والاستفادة من معطياتها في تطوير منظماتها(العواملة،٢٠٠١، ٢٨٤) .

ولقد أظهرت نتائج بعض الدراسات إلى وجود معوقات جديدة قد تعرقل التحول نحو الإدارة الإلكترونية ومن أهمها : ضعف الوعي الاجتماعي ، ونقص التمويل والكفاءات البشرية ، والمعلومات ، والتكنولوجيا ، وتخلف التشريعات .

وادراك مثل هذه المعوقات ساعد على تشخيصها وتقويمها وتحديد سبل مواجهتها وعلاجها ومن ابرز المعوقات الإدارية ما يلي :

أ- الرؤية والهدف : إن معرفة الرؤية مهمة خصوصاً عندما تكون المنظمة في حالة انتقالية ، فالعاملين بحاجة إلى معرفة الاهداف الرئيسية للمنظمة خصوصاً رسالتها ورؤيتها ، لان هذه الرسالة والرؤية يكون تأثيرها حاضراً ومستقبلاً ، ويؤكد دركر : بان التغيير

يستدعي ان تكون قواعده اكثر متانة ، كما ان هناك حاجة للاستمرارية فيما يتعلق بأسس المؤسسة : رسالتها وقيمها ، وتعريفها للأداء والنتائج(دركر،٢٠٠٤، ٩٤) .
ويضيف أخر : أن تغيير ثقافة المنظمة للأفضل يمثل تحدياً حقيقياً ، وعلى الإدارة الفاعلة تحمل مسؤولية التواصل والإتصال مع بيئاتها الداخلية والخارجية ، ففي اطار البيئة الداخلية ينبغي ان توصل الآتي إلى أعضائها(العلاق،٢٠٠٥، ٧٧) :

- معلومات عن اداء المنظمة الحالي .
- رسالة المنظمة الحالية والمستقبلية وكذلك اهدافها وتطلعاتها الحالية والمستقبلية .
- رؤية واضحة عما ستكون عليه المنظمة في المستقبل وما ينبغي عليها انجازه واساليب تحقيق ذلك.
- معلومات عن التقدم الذي حققته المنظمة على مدى سنوات عملها .

ب-التخطيط :- يعد التخطيط من العمليات الإدارية المهمة ، فالتخطيط يساعد المنظمات على اتخاذ القرارات الاستراتيجية في الإدارة وبالتالي اعطاء صورة واضحة للمستقبل والاعداد الجيد له ، مما يساعد على احداث التغيرات الايجابية وذلك عن طريق تحديد الاهداف المراد تحقيقها بكل دقة والعمل في ضوئها ، فالتخطيط يعد نجاح أساس كل عمل ، فالعمل المخطط له يفوق العمل العشوائي ويستطيع أن يقود المنظمات إلى التميز والنجاح ومسايرة كل جديد دون تردد او خوف(السيد القزاز،٢٠١٥ ،٤٠٠) .

ومن جهة اخرى أصبح من الضروري على المنظمات الاستعداد للدخول إلى عصر المعلومات والاستفادة من التقنيات المتاحة ، والاسراع في رسم الخطط اللازمة للتحول إلى العمل في البيئة الإلكترونية الجديدة .

كما ينبغي ان يكون هناك تخطيط استراتيجي لتكنولوجيا المعلومات في المنظمات لكي تتمكن من تطوير ميزتها التنافسية والحفاظ على مركزها ، ولتحقيق هذا الهدف يجب ان تقوم المؤسسات بالتفكير الابداعي ويتضمن ذلك بيئة العمل الحالية واهداف واستراتيجيات المنظمة ، وفهم قدرات النظام الحالي والتطلع لكيف يمكن لنظم المعلومات ان تنتج مميزات مستقبلية للمنظمة .

ومن هنا فانه من الضروري ان تهتم ادارة اي مؤسسة مهما كان نوعها بدراسة موقفها الحالي وماذا تريد ان تحقق في المستقبل القريب والبعيد ، وتختار انسب الطرق التي يمكن ان توصلها إلى ذلك وهذا كله لا يمكن ان يتحقق الا من خلال عملية التخطيط ، واذا نظرنا من الوجهة العملية نجد ان التخطيط يسبق منطقياً باقي الوظائف الإدارية الاخرى ، فالتخطيط يتضمن التحديد الواضح والدقيق للأهداف التي ينبغي ان توجه إليها جهود المنظمة والكيفية التي يمكن ان تتحقق بها(رفاعي،١٩٩٩، ١٣٩) .

ج- الإجراءات والأساليب الإدارية : تشكل البيروقراطية والإجراءات الروتينية لدى عدد كبير من المنظمات عائقاً رئيسياً عند تطبيق مفهوم الإدارة الإلكترونية ، والتي تقوم

باعتبارها منهج إداري حديث على تبسيط الإجراءات وكافة المعاملات الإدارية والعمل على أساس من الشفافية والمساواة ، ولذلك يجب على المنظمات الإدارية التخلص من تلك الإجراءات التقليدية ، وإعادة هندسة الهياكل التنظيمية وجعلها هياكل مرنة تستوعب كل تغيير ، للدخول بقوة إلى مجالات الحياة الإلكترونية .

وكذلك يجب على المدراء استخدام الحاسب الآلي لتبسيط إجراءات العمل ، عن طريق إلغاء الإجراءات المعقدة والروتينية ، وتوفير اجراءات سريعة ودقيقة لتأدية العمل ، والتخلص من بطء الأنظمة التقليدية والمركزية في إجراءات العمل(غنيم،٢٠٠٤ ، ٢٠٧) .

د- نقص الدورات التدريبية : إن التغيرات التكنلوجية السريعة حتمت على الدول تدريب أفرادها وتأهيلهم للتعامل الفعال مع معطيات العصر التقني السريع في الحاسب الآلي من أهم العوامل التي وضعت الكثير من التحديات أمام العديد من الإداريين لإستيعاب هذا التطور .

وهناك جملة من التحديات حول عملية التدريب وهي كما يأتي :

- عدم وجود التمويل الكافي للتدريب واعادة التأهيل .
- عدم توفير الوقت الكافي وتخصيصه بحيث يتم التدريب بنهاية الدوام الرسمي او مكان العمل مما يسهم في تشتيت اهتمام المتدربين .
- ان التدريب لا يتم وفق خطة محددة وانما بشكل عشوائي .

الفقرة الأولى: معوقات تقنية :

لقد احدثت تكنولوجيا المعلومات المعاصرة تقدماً واضحاً في العديد من الدول المتقدمة وكان لها دور ايجابي على شعوبها ، فعن طريق هذه التقنية وتطبيقاتها يمكن وضع المنظمات في موقع تنافسي عن طريق توظيفها في إداراتها ومؤسساتها ، وبالمقابل يلاحظ على الدول النامية انها لم تستطيع الاستفادة من امكانيات التقنية ، وذلك بسبب وجود معوقات تقنية تقف عائق في سبيل اي تقدم في المجال المعلوماتي من اهمها ضعف مستوى البنى التحتية للاتصالات والمعلومات .

كما ان ضعف البنية الأساسية لنظم المعلومات والاتصالات وضعف كفاءتها التشغيلية من اهم المعوقات التي تواجه تحول المنظمات نحو البيئة الإلكترونية ويمكن القول ان من اهم اسباب محدودية استخدام الانترنت في المصالح الحكومية ما يلي :

أ- عدم انجاز البنى التحتية والشبكات المطلوبة للاتصالات .

ب-قلة الوعي بما تتيحه الشبكة من فرص معرفية وبحثية واستثمارية .

ج-محدودية انتشار واستخدام اجهزة الحواسيب في المجالات الحياتية المختلفة .

د- ارتفاع كلفة الاشتراك في الانترنت احياناً .

ه- معوقات اللغة : خاصتاً ان معظم الموارد والمعلومات الموجودة على الشبكة هي باللغة الانجليزية ، مقابل ذلك قلة المواقع العربية المتوفرة فيها(حماد،٢٠٠٣، ٦٩) .٧

الفقرة الثالثة: المعوقات البشرية :

أن النقص في عدد الأفراد المؤهلين للتأقلم مع البيئة الرقمية ، أصبح أمراً تعاني منه أغلب الدول ، وبالأخص الدول النامية ، فالنقص في الموارد البشرية المؤهلة للتعامل مع العصر الرقمي يعد معوقاً يواجه المؤسسات عند ممارستها للتكنولوجية الحديثة .

ويتطلب ذلك وضع الحلول المناسبة للتغلب على الأُميَة المعلوماتية (قنديلجي، السامرائي،٢٠١٥، ٥٦-٥٧).

الفقرة الرابعة: المعوقات المالية :

ان مشروع مثل مشروع الإدارة الإلكترونية يحتاج إلى اموال ضخمة تتلائم مع هذا الاسلوب التقني الحديث وتوفير كافة مستلزماته، لكن تعاني معظم المنظمات من النقص في الامكانيات المادية اللازمة لمثل هذه المشاريع .

فمن اهم المعوقات التي تواجه تطبيق الإدارة الإلكترونية هي ضعف الدعم السياسي والمالي ، لذلك لابد من ان يدعم المشروع سياسياً من قبل القيادات العليا ويدعم مادياً ليؤمن له فرصة الاستمرار والتطور(اللوزي،٢٠٠٢، ٢٣٥).

يرى البعض انه من الضرورة مشاركة القطاع الخاص في الاستثمار والتمويل من تحسين للبنى التحتية للشبكات والاتصالات والقيام بعمليات صيانة الاجهزة ، وانشاء معاهد التدريب الخاصة بالحاسب الآلي(غنيم،٢٠٠٤ ، ٢٠٩).

من خلال ما تقدم يرى الباحث بان الثورة المعلوماتية بكافة اشكالها وتطبيقاتها ، فرضت امام المنظمات على اختلافها تحديات كبرى ، لذلك لابد من تنسيق الجهود والمبادرات المتفرقة لمناقشة تلك التحديات والعقبات التي قد تنشأ وايجاد الحلول المناسبة بشأنها وتحديد رؤية مستقبلية وخطوات محددة لضمان نجاح تطبيق الإدارة الإلكترونية ، ونشر الوعي الالكتروني والاستفادة من تجارب الدول الناجحة والمتميزة في مجال التقنية ، مع مواكبة التطورات التي يشهدها العالم في هذا المجال .

المبحث الثاني: أهمية الإدارة الإلكترونية في العراق:

ان التحول نحو نظام الإدارة الإلكترونية قد نشأ مفاهيم جديدة اثرت على كل مفاصل الدولة بشكل ايجابي لما توفره من حلول سريعة ودقيقة وموحدة في مجالات الحياة المختلفة مما يكسبها ثقة المتعاملين مع نظام الإدارة الإلكترونية الذي يبعد المتعاملين من الافراد مع جانب الإدارة من مسألتي الفساد سواء المالي منه او الاخلاقي ، وكذلك يبعد عنهم مسألة تعنت الإدارة وبيروقراطيتها ، اذ لا يمكن تصور استهداف مصالح الناس بالعرقلة والتأخير او الاستهداف الشخصي كون الإدارة الإلكترونية تتعامل مع بيانات مدخلة تجيب عنها آلياً وهذا الامر يلقي بظلاله الايجابية على كل مفاصل الدولة(السويفان،٢٠١٢، ٣٩).

وفي ضوء الحديث عن اهمية الإدارة الإلكترونية في العراق علينا التحدث في البدء عن دواعي ومتطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في العراق ومن ثم نتحدث عن اهمية الإدارة الإلكترونية ومعوقاتها في العراق ومن خلال الفرعيين الآتيين :

المطلب الأول : دواعي ومتطلبات الإدارة الإلكترونية في العراق:

إن الإدارة الإلكترونية يصل ادائها لأعمالها بأفضل وجه وبأسرع وقت ، لان البيروقراطية اذا كانت تعتمد على الاوراق والمعاملات المكتبية فغالباً ما يساء استعمالها ، ولكن اذا كان التعامل الكترونياً فلن تكون هناك طوابير من المراجعين على ابواب او شبابيك أو غرف الموظفين ، وهي تمنع الاحتكاك بين المراجع والموظف ، والتي قد تؤدي في النهاية إلى قيام المراجع بدفع الرشى إلى الموظف ، وعلى ضوء هذه الحالة لم يقوم الموظف بإنجاز اي معاملة ، الا لمن يدفع له ، وبالتالي سيضطر كل المراجعين للدفع ، وهذا سيؤدي بالتالي إلى انتشار الفساد ، واننا ندعوا إلى محاربة الفساد ونضم صوتنا إلى الاصوات المطالبة بالقضاء عليه ومحاربته بكل الوسائل ومنها ان تتبنى الدولة عملية التحول إلى نظام الإدارة الإلكترونية والذي يمثل احد اهم ادوات القضاء على الفساد.

الفرع الأول: دواعي تطبيق الإدارة الإلكترونية في العراق:

ان التحول بالإدارة العامة في اسلوب عملها وادواتها التقليدية من صيغتها الورقية إلى الصيغة التقنية الإلكترونية ، والاعتماد المتزايد على تقنيات نظم المعلومات وشبكات الاتصال الحديثة ، وهذه الدواعي تتمثل في الآتي(القيسي،د.ت،١٣) :

أولاً: الحد من استعمال الورق في الاعمال الإدارية وبتحديث المعلومات والخدمات المتقدمة من الاجهزة الحكومية بسهولة ويسر وتحقيق التناغم الكامل بينهما ، سواء من ناحية العمل الإداري والمتطلبات والشروط ، ام من ناحية التكاليف المالية والرسوم ، وبما يخدم مصلحة الإدارة بشكل عام .

ثانيا: توفير الوقت من خلال انجاز سريع للأعمال عن طريق توفير كم هائل من المعلومات والبيانات الحكومية والتشريعية والقضائية ونحوها للمواطنين ، ولقطاعات الاعمال ، وللجهات الحكومية الاخرى ذات الارتباط الإداري والعلمي ولكل من يحتاجها .

ثالثاً: توفير الجهد من خلال تقليل ساعات العمل داخل المنظمات الحكومية من ربط فروع المؤسسة الواحدة بعضها مع بعض ، ناهيك عن ربطها الكترونياً بالإدارة المركزية للحكومة ، الامر الذي يسهم في تنفيذ الاعمال عبر فروع المؤسسة المعنية من دون ركون إلى تسلسل اتخاذ القرار الإداري ، وبالتالي توفير الوقت والجهد والتكاليف .

رابعاً: امكانية اداء الاعمال عن بعد من خلال الانتقال من الاتصال المباشر بين متلقي الخدمة والموظف والتحول إلى التعامل عن بعد ، باستعمال تطبيقات تقنية نظم المعلومات ، وبالتالي القضاء على عوامل التأثير الشخصي والوساطة والمحسوبية ، والحد قدر

المستطاع من الفساد الإداري ، وهذا بدوره يسهم في تحقيق الشفافية والمساواة والعدالة بين متلقي الخدمة(غنيم،٢٠٠٤ ،٣٤٧) .

خامساً: ان الاعتماد على تقنيات نظم المعلومات في الاجهزة الحكومية يساهم في تخفيف الاعباء البيروقراطية ، وينقل عمل الحكومة من العمل البطيء الورقي إلى العمل التقني البسيط والسريع ، وهذا بدوره يعود بفائدة على الاقتصاد والاعمال .

سادساً: تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين من خلال قدرة الإدارة على استيعاب اعداد اكبر وفي آن واحد وبمستويات اكبر.

سابعاً: التحول إلى الإدارة الإلكترونية واعتماد معايير الحكومة الإلكترونية مع الاستعمال الامثل لتكنولوجيا المعلومات يساهم في تقليل التكاليف ، ويحد من اوجه الصرف والانفاق الاعتيادي على المعاملات الحكومية ، وسبل تقديم البيانات والمعلومات ، وهو امر ينعكس على الإدارة ذاتها ، ويشعر به متلقي الخدمة حيث يكون بمقدوره الحصول على الخدمة او المعلومة من دون تحمل عناء التنقل وتكاليفه . . . الخ(المعاني،٢٠١٢، ٢٤١) .

ثامناً: توفير البيانات والمعلومات للمستفيدين بصورة فورية عبر تقنيات نظم المعلومات ، مع سهولة التنقل بينها وتبويبها واستحضار ما يراد منها بسهولة وبسرعة ودقة ، وهذا سوف يساعد بلا شك في تحسين مستويات اتخاذ القرارات الإدارية(صالح،ظاهر،٢٠١٧، ٢٩٧) .

تاسعاً: تقليص الاخطاء إلى اقل ما يمكن فالنظام الالكتروني اقل عرضه للأخطاء ، وهذا سببه سهولة ادارة ومتابعة الاجهزة المختلفة من خلال ادارة مركزية واحدة قادرة على مراقبة اداء سير العمل الحكومي من دون حاجة للتنقل والتفتيش والمراقبة ، مما ينعكس على كفاءة العمل من ناحية ويحقق اهدافه السامية من ناحية اخرى(صالح،ظاهر،٢٠١٧، ٢٩٧) .

الفرع الثاني: متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في العراق:

ان نجاح الإدارة الإلكترونية يتطلب تحولاً شاملاً في المفاهيم والنظريات والاساليب والإجراءات والهياكل والتشريعات التي تقوم عليها الإدارة التقليدية ، والوصول إلى توفير متطلبات الإدارة الإلكترونية لا يمكن ان يتحقق الا من خلال برنامج استراتيجي متكامل وشامل لإعادة هندسة عمليات واعمال الإدارة ، فهي ليست وصفة جاهزة او خبرة مستوردة يمكن نقلها وتطبيقها فقط بل انها عملية معقدة ونظام متكامل من المكونات التقنية والمعلوماتية والمالية والتشريعية والبيئية والبشرية وغيرها ، وبالتالي لابد من توفر متطلبات عديدة ومتكاملة لتطبيق الإدارة الإلكترونية واخراجه إلى حيز الواقع ومن اهم هذه المتطلبات ما يلي :

الفقرة الأولى: متطلبات مالية:

ان التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية يعد من المشاريع الضخمة والتي تحتاج إلى اموال طائلة لكي نضمن له الاستمرار والنجاح وبلوغ الاهداف المنشودة وتحسين مستوى البنى التحتية وتوفير الاجهزة والادوات اللازمة والبرامج الإلكترونية وتحديثها من وقت لأخر، وتدريب العناصر البشرية باستمرار(الجميلي،٢٠١٨ ، ٢٤٢) ، ان مشروع الإدارة الإلكترونية مشروع ضخم وكبير ويحتاج إلى اموال طائلة ، لذلك لابد من توفير التمويل الكافي لهذا المشروع ، وكذلك ضرورة وجود متطلبات مالية تختلف في نوعها وحجمها عن المتطلبات المالية اللازمة لتطبيق نظم واساليب الإدارة التقليدية(الصيرفي،٢٠٠٧، ٧٦) .

الفقرة الثانية: المتطلبات التقنية:

تعد الإدارة الإلكترونية اسلوب اداري حديث يهدف إلى تطوير اداء المنظمات ، كما يمكنه ان يحقق نتائج كبيرة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، لكن هذا الاسلوب الحديث يتطلب توفير البنى التحتية الملائمة ، لإقامة مشروع الإدارة الإلكترونية ، وكذلك يجب اعادة النظر في البنية الأساسية للأجهزة والمعدات والبرمجيات لغرض تحديثها كي تستجيب للتغيير المنشود لتقديم الخدمة الإلكترونية(رشيد، ناصر،٢٠١٤ ، ١٢٦) .

الفقرة الثالثة: المتطلبات البشرية:

يعد تأهيل العنصر البشري من اهم العوامل التي تساهم في نجاح اي ادارة ، اذ من دون هذا العنصر لن تتمكن الإدارات من تحقيق اهدافها حتى وان امتلكت اضخم المعدات والآلات والاجهزة ، لذا لابد من تأهيل العناصر البشرية تأهيلاً جيداً وعلى مستوى عالٍ من الكفاءة ، وكذلك وجوب اعداد الكوادر البشرية الفنية المتخصصة ذات الارتباط بالبنية المعلوماتية ونظم العمل على شبكات الاتصالات الإلكترونية ، ويمكن تنفيذ ذلك من خلال تقديم مجموعة من البرامج التدريبية والتي تساعد في اعداد الكوادر البشرية الفنية المطلوبة لتحقيق الكفاءة عند تنفيذ تطبيقات الإدارة الإلكترونية(الأسدي،٢٠٠٩ ، ١٢٦) ، وتحديد الاحتياجات الحالية والمستقبلية من الافراد المؤهلين في نظم المعلومات والبرمجيات والعمل على الانترنت ، واستقطاب افضل الافراد المؤهلين في مجالات نظم المعلومات والبرمجيات فضلاً عن ايجاد نظم فاعلة للمحافظة على الافراد وتطويرهم يعد من اهم الامور التي تسهم في دعم المتطلبات البشرية(الجميلي،٢٠١٨ ، ٢٤٣).

الفقرة الرابعة: المتطلبات الإدارية:

ان تطبيق الإدارة الإلكترونية والوصول إلى تحقيق اهداف الإدارة يتطلب ادارة جيدة تساند التطوير والتغيير وتدعمه ، وتأخذ بكل جديد ومستحدث في الاساليب الإدارية ، وهنا يجب توفير قيادة ادارية تتعامل بكفاءة وفعالية مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع

قدرتها على الابتكار واعادة هندسة الثقافة التنظيمية وصنع المعرفة ، وكذلك يتوجب على كل الإدارات التخلص من الإجراءات البيروقراطية والروتينية المملة والمعيقة لكل تطور وتجديد في الاساليب المتبعة في الإدارات(الجميلي،٢٠١٨ ، ٢٤٣) ، وكذلك تطوير وتبسيط اجراءات وخطوات العمل مما يخفف الإدارية ، والربط بين كافة الخدمات والإجراءات الحكومية بما يكفل سهولة ومرونة التعامل بين الجهات والوزارات المختلفة ، ان الإدارة الإلكترونية تتطلب وجود بنية تنظيمية حديثة ومرنة ، افقية وعمودية باتصالاتها ، وقبل ذلك بنية شبكية تسند إلى قاعدة تقنية ومعلوماتية متطورة ، وثقافة تنظيمية تتمحور حول قيمة الابتكار والمبادرة ، والريادة في الاداء وانجاز الاعمال بكفاءة عالية(الصيرفي،٢٠٠٧ ، ٢٠٠) ، وكذلك ضرورة العمل على توعية الافراد بجدوى اهمية تطبيق اعمال ومعاملات الإدارة الإلكترونية ، كذلك تأكيد وتفعيل دور القطاع الخاص جنباً إلى جنب مع القطاع الحكومي باعتبار انه يمثل قوة دافعة لنجاح تطبيقات الإدارة الإلكترونية ، وهناك مجموعة من المتطلبات التنظيمية وتتمثل في الآتي :

أ- تحديد درجة المساهمة لكل عملية او وظيفة في تحقيق الاهداف المطلوبة .
ب- استيعاب العمليات غير الضرورية بهدف تبسيط النظام وجعله متماشياً مع متطلبات الإدارة .
ج- اضافة العمليات اللازمة لتدعيم عملية التحول إلى الاعمال الإلكترونية .
د- توفير القدر الكافي من المرونة للنظام الإداري وتحديد مدى قدرته عل تحقيق الاهداف الموجودة منه .

المطلب الثاني: أهمية الإدارة الإلكترونية ومعوقات تطبيقها في العراق:

لا يخفى على احد التطورات المتعاقبة التي لحقت دور الدولة منذ عهد الدولة الحارسة قديماً ، حيث كانت مهمة الدولة تنحصر في الدفاع والقضاء ، إلى عهد الدولة المتدخلة بالأمس ، حيث ازدادت مهامها ومجالات التدخل لتشمل تقديم الخدمات الأساسية والحفاظ على النظام العام ، ثم الدولة الاكثر تدخلاً اليوم ، حيث لم تترك الدولة مجالاً الا وولجته وحقلاً الا ونظمته ، فالإدارة والتطور صنفان لا يفترقان ، بل ان التطور هو احد صفات الإدارة ، فاذا ما ظهر مجال جديد استوجب على الإدارة مواجهته بخدمة تقدمها ، وهاجسها في ذلك خدمة تقدمها لجميع المواطنين وبأفضل شكل ، وبأسرع طريقة وباقل تكاليف ، واصبحت الدول تتنافس لتطوير سياساتها العامة بما يتوافق ومتطلبات التطور سواء من حيث التقنيات او من حيث الخدمات(القيسي،د.ت،١٢) .

الفرع الأول: اهمية تطبيق الإدارة الإلكترونية في العراق:

يتسم العصر الجديد بانه عصر التقنية المعلوماتية ، ففي عالمنا اليوم يتعاظم دور التكنولوجيا الحديثة والتطورات التقنية المتلاحقة ، وبدأنا نشهد عصر جديد لم تعهده البشرية قبلاً لما يحتويه من التقنيات المعلوماتية فائقة السرعة ، كما يتسم بتطور الآليات

والوسائل التقنية المستخدمة لمتابعة هذه التطورات ، واصبح من المهم بل من الضروري للدولة الحديثة ان تستثمر تلك التقنيات الخاصة بالاتصالات والمعلومات في تطوير ادارتها ، وفي تطوير وسائل واشكال تقديمها للخدمات العامة وللإشراف على سير العمل في الإدارات الحكومية ، بما يكفل القيام بمسؤولياتها وتحقيق اعلى كفاءة ممكنة لأداء العمل الإداري لديها ، فقد احدثت تقنيات المعلومات قفزة نوعية هائلة في مجال تطوير العمل وكفاءته ودقته وزيادة انتاجيته ، وكان من نتيجة ذلك حدوث سلسلة من التحولات واهمها التحول من الاساليب التقليدية في الإدارة إلى الاساليب الإلكترونية ، مع كل ما يصحب ذلك من تطور في كافة النشاطات والإجراءات والمعاملات الحكومية الحالية وتبسيطها ونقلها نوعياً من الاطر اليدوية او التقنية الإلكترونية النمطية الحالية إلى الاطر التقنية الإلكترونية المتقدمة ، وتم تسخير الحاسوب والانترنت للقيام بكثير من الاعمال التي كانت تؤدي بشكل تقليدي ، واصبحت الدول تتنافس في انجاز الاعمال التي تهم الناس في حياتهم اليومية عن طريق شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) ، بل ان بعض هذه الاعمال كان يعد وحتى يوم قريب من المستحيلات(القيسي،د.ت،١٣)، وتبرز اهمية تطبيق الإدارة الإلكترونية في العراق في الآتي:

١- القضاء على البيروقراطية الإدارية والروتين الإداري من خلال رفع كفاءة الاداء الإداري ، وذلك من خلال توفير احدث واشمل المعلومات المطلوبة ، مع تيسير الحصول على اي منها وتصنيفها الكترونياً ، وكذلك تبادل المعلومات وسبل الاتصالات الإلكترونية بين الإدارات المعنية ، كما ان تدوير المعلومات الكترونياً من مرحلة التقديم إلى الحصول على الموافقة بين الإدارات المختلفة والمتعاملين معها ، وهذا يعني ان الإجراءات يمكن ان تنجز خلال دقائق او ثوان بدلاً من ساعات او ايام .
٢- تقلل من الاستهلاك الورقي وهذا ينعكس ايجاباً عل جميع اعمال الإدارة(الجميلي،٢٠١٨ ، ٢٤٠).
٣- سهولة حفظ واسترجاع المعلومات والبيانات فضلاً عن الحفاظ على سريتها .
٤- التوسع في استخدام تكنولوجيا المعلومات يسد الفجوة الرقمية مع المجتمعات المتقدمة(قدوري،٢٠١٠، ١٦٢) .
٥- ان الإدارة الإلكترونية سوف تؤدي إلى تحويل الايدي العاملة الزائدة عن الحاجة إلى ايدي عاملة لها دوراً أساسيا في تنفيذ هذه الإدارة عن طريق اعادة التأهيل لغرض مواكبة التطورات الجديدة التي طرأت على الإدارة والاستغناء عن الموظفين الغير اكفاء والغير قادرين على التكيف مع الوضع الجديد(رشيد، ناصر،٢٠١٤ ، ١١٥) .
٦- الدقة والوضوح في العمليات الإدارية المختلفة داخل المؤسسة .

ويرى الباحث ان الإدارة الإلكترونية تسعى إلى اجراء تحسينات فعالة ، ولها دور كبير في تحسين فاعلية الاداء وعملية اتخاذ القرار من خلال اتاحة البيانات وتسهيل الحصول عليها باقل وقت وجهد ممكنين .

الفرع الثاني: معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في العراق:

بالرغم من ان العراق قد استقر على وضع مشروع قانون الإدارة الإلكترونية منذ اكثر من سنتين الا انه لم يصدر إلى الآن ولم تعرف ملامحه ، ويواجه نظام الإدارة الإلكترونية في العراق بعض المعوقات التي تحاول النيل منه او القضاء عليه او التقليل من مزاياه ، ومن هذه المعوقات :

الفقرة الأولى: المعوقات المادية :

تعد المعوقات المادية احد سبل تأخر العراق في تنفيذ مشروع الإدارة الإلكترونية.

الفقرة الثانية: المعوقات الإدارية :

تتمثل في تعقيد الإجراءات الإدارية وانعدام مرونة الهياكل التنظيمية ، فضلاً عن انعدام التخطيط لبرامج الإدارة الإلكترونية ، ووجود مخاوف على مستوى القيادات الإدارية العليا في بعض الدول من تنفيذ مشروع الحكومة الإلكترونية بها ، بالإضافة إلى غياب التنسيق بين الإدارات الحكومية المختلفة(الشاوي،٢٠١٩ ، ١٦٥).

الفقرة الثالثة: المعوقات البشرية:

تتمثل في انخفاض الخبرات التكنولوجية والكفاءة العالية وتقديم الخدمات ، فضلاً عن عدم كفاية التدريبات اللازمة للعاملين على الاجهزة الإلكترونية حيث يقتصر تدريبهم على الشرح النظري دون ان يرتبط ذلك بالتنفيذ الفعلي لها او بمعنى اخر ممارسة النشاط على هذه الاجهزة وفقاً للشكل التقليدي دون ان يتطور هذا الاسلوب إلى المستوى المطلوب ، وعدم تطور طرق اختيار القائمين على الاجهزة الإلكترونية حيث تم اختيارهم اعتماداً على المقابلة الشخصية دون ان يقترن ذلك بممارسة عملية على هذه الاجهزة ، بالإضافة إلى ضعف طرق تقييم الخدمات التي تقوم بها الكوادر البشرية حيث يتم تقييمها بصورة شكلية بحته دون النظر إلى الجانب الموضوعي أساس الخدمة ، وانعدام او ضعف الوعي بأهمية التكنولوجيا وتطبيقاتها ، بل وتبني مواقف سلبية منها(المتولي،٢٠٠٣ ، ٧٩) .

الفقرة الرابعة: المعوقات المالية:

تتركز في قلة الموارد المالية اللازمة لتوفير البنى التحتية فيما يتعلق بشراء الاجهزة والبرامج التطبيقية ومجالات تطوير الحاسبات الآلية وانشاء المواقع وربط الشبكات ، وعدم وجود مخصصات مالية كافية لتدريب العاملين في مجال نظم المعلومات فضلاً عن ارتفاع تكاليف خدمة الصيانة لأجهزة الحاسبات الآلية ، ونقص عدد المتخصصين في اجراء هذه الخدمات(الشاوي،٢٠١٩ ، ١٦٦).

الفقرة الخامسة: المعوقات الفنية:

تتمثل في عدم متابعة الإدارات الحكومية والكوادر التي تعمل بها ، للتقدم التقني في مجال الحاسب الآلي ، حيث ارتفعت معدلات التغيير في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بصورة كبيرة في الوقت الذي يبحث فيه الافراد عن استقرار نسبي ، فضلاً عن عدم وجود مواصفات ومعايير ثابتة لأجهزة الحاسب الآلي المستخدمة في انجاز الخدمات .

الفقرة السادسة: المعوقات القانونية:

تتمثل في عدم اعتماد الوثائق الإلكترونية كبديل عن الوثائق التقليدية في اجراء المعاملات سواء ما تعلق منها بالعقود او توثيق الحقوق والالتزامات ، فضلاً عن ازدياد حجم المخالفات والجرائم الواقعة على المعلومات ، منها ما يتعلق بسرقة البريد الالكتروني ، او بسرقة بطاقات الائتمان ، وكذلك سرقة التوقيع الالكتروني ، وعدم ايجاد حلول قانونية جذرية لهذه المشاكل ، مع صعوبة اثبات الجرائم فضلاً عن صعوبة اكتشافها اصلاً ، مما ادى إلى ذهاب البعض للقول بان التوقيع الالكتروني يعد من اهم المشاكل القانونية التي يثيرها نظام الحكومة الإلكترونية ، ويعود ذلك إلى افتقاد هذا التوقيع للضمانات المقدرة لحماية التوقيع التقليدي سواء تعلق الامر بحجيته او بالطعن عليه بالتزوير (منصور، ٢٠٠٣، ١٩٧) .

الفقرة السابعة: معوقات التخطيط والرؤى المستقبلية في العراق:

يعد التخطيط الاداة التي توضح الاستراتيجية ، وتضعها في اطار زمني تنفيذي محدد وفق مراحل متتابعة ذات اهداف محددة ، موضحاً بها كل ما تحتاجه كل مرحلة من امكانيات متنوعة ، ويعتبر وضع الخطط لمشروع الإدارة الإلكترونية عاملاً حاسماً يعول عليه في نجاح المراحل التنفيذية اللاحقة ، ويمثل التخطيط تحدياً امام تحقيق مشروع الإدارة الإلكترونية لعدة اسباب منها النطاق الجغرافي الواسع لمشروع الإدارة الإلكترونية، والحاجة لوضع خطة تتفق مع الاطار المكاني ، كما ان عملية التخطيط والقدرة على التحليل والتنبؤ بالمستقبل والمواءمة تحتاج إلى خبرات ومعارف نظرية وتطبيقية ، فضلاً عن ان توضيح كل جوانب المخطط يحتاج إلى معلومات متعددة ومتنوعة على المستوى الوطني ، واخيراً قد تم وضع خطة للتحول لتطبيقات الإدارة الإلكترونية ذات اهداف طموحة جداً ، تفوق الامكانيات البشرية والمادية المتوفرة ، او وضع جدول زمني ضيق ، مما ينتج عنه مشروع غير كامل وتنقصه بعض الاركان الرئيسية ، لاسيما في مواجهة الجمهور الذي سوف يتعامل مع هذه الإدارة ، لذا امكن القول ان فشل التخطيط يشكل تحدياً كبيراً في طريق نجاح نظام الإدارة الإلكترونية(أبو مغايض،٢٠٠٤ ، ٢٥٥) .

ان تطبيق الإدارة الإلكترونية في اي مجتمع تواجهه الكثير من المعوقات والتحديات ، التي قد تحول دون الاستفادة منها ، خاصة في المجتمعات العربية(مشيط،٢٠٠٣، ١٥) ، الا ان تلك التحديات والصعوبات يجب تذليلها وتجاوزها

لكي يمكن ايجاد مشروع الإدارة الإلكترونية الناجحة ، حيث بعد ايجاد رؤية واضحة ومتفق عليها لمشروع الإدارة الإلكترونية هو نقطة الانطلاق والقاعدة الأساسية التي تقوم عليها الجهود الساعية لتطبيق نظام الإدارة الإلكترونية ، فالرؤية هي أساس بناء الاطار الاستراتيجي الموحد لمشروع الإدارة الإلكترونية ، ونظراً لهذه الاهمية فانه من الضروري الوصول إلى توافق بين جميع الاطراف على جميع المستويات القيادية والتنظيمية الإدارية، سواء على المستوى السياسي او التنفيذي او التطبيقي ، وقد كان لتطور وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية تأثير كبير في سرعة انسيابية المعلومات والبيانات ، وتوسع حجم المبادلات التجارية والمعاملات المالية وما رافقه من حصول العديد من الانشطة غير المشروعة التي تتمثل بالاعتماد على البيانات الإلكترونية ، وبأثر ذلك انتقلت العلاقات القانونية موضوع استعمال تلك الوسائل من المحيط الوطني الضيق للحدود الجغرافية إلى عالم بدون حدود تتداوله الارقام والبيانات ، ومن الاطار التقليدي لإبرامها وتنفيذها إلى الاطار غير التقليدي ، وبعد ان كانت العلاقات القانونية تقع اغلبها في العالم المادي وبوسائل تقليدية ورقية اضحى اليوم يتقاسم تكوينها ونشوؤها واثارها العالم المادي والعالم المعنوي الذي من اهم سماته سيادة الوسائل الإلكترونية(حسن عبد الرضا، ٢٠١٣، ٣٣٥) ، وبالنظر للاستعمال الواسع والمتزايد لشبكة الاتصالات الدولية وما ترتب عليه من تشعب واتساع العلاقات القانونية التي تجري بمناسبة استعمالها والاشكاليات التي تثار بمناسبتها وما تتطلبه من وجود قواعد تتناسب مع حجم وسعة تلك الاشكاليات وتلبية الحاجة العالمية والاقليمية للحل ، لذا اصدر المشرع العراقي قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الإلكترونية رقم (٧٨) لسنة (٢٠١٢)

يلاحظ ان حوالي ٨٥% من مشاريع تكنولوجيا المعلومات التي تنفذ في القطاع العام تفشل ، او تستغرق وقتاً اطول للتنفيذ وتكلفتها اكبر من جدواها ومخرجاتها اقل من المتوقع منها ، ويعود سبب الفشل إلى ان الحكومة عادة ما تكون ادارتها لهذه المشاريع ضعيفة وتفتقد المرونة ، كما ان الشركات المنفذة تعطي وعوداً اكبر من قدراتها على الوفاء بها وتتقدم بأسعار متدنية للحصول على المناقصة بأي ثمن ، لهذا فان على الحكومات ان تبدأ بمشاريع صغيرة غير معقدة او تلك التي تحتاج إلى اعادة هيكلة محدودة ، قبل تعميم المبادرة على كافة قطاعات الدولة ، ان تتبنى بجدية معايير الانترنت والبروتكولات الخاصة بها وتكون مقننة وموحدة وان تستخدم حزم برمجيات وتطبيقات قد تم استخدامها وتسويقها بعد تجربتها واعتماد مصداقيتها بدل اللجوء إلى البرامج المفصلة إلى احتياجاتها، ويحسن بالحكومات ان تتبنى بنى تحتية للتكنولوجيا تكون مرنة وقادرة على استيعاب كميات مختلفة من العمليات ودرجة توافق بين الأنظمة المختلفة تكون عالية لإعطاء المستخدم قدرة ويسر في الاستخدام وكذلك القدرة على البحث بسهولة وبطريقة مباشرة وتنويع مصادر قواعد البيانات وقدرة المستخدم على الوصول إليها بطرق مختلفة مثل

استخدام الحاسب الآلي او استلام وبعث الرسائل الكترونياً عن طريق الهاتف المحمول او التليفزيون المرقم وربط الشبكات بمراكز الهاتف .

في مقدور العراق اذا بادر بتنفيذ استراتيجيات الإدارة الإلكترونية بشكل مستدام ، ان تضيق الفجوة بينه وبين العالم المتقدم في الاستفادة من تكنولوجيا الاتصالات وما تقدمه في الإدارة الحكومية الجيدة والإدارة الافضل لشؤون الحكم ، ولعل اهم المعوقات التي تواجه تطبيق الإدارة الإلكترونية والتحول في تقديم الخدمات الحكومية التقليدية وصولاً إلى تقديمها الكترونياً في العراق بالتحديد تتمثل في تدني قدرات مستخدمي شبكة الانترنت بشكل خاص ومهارات مستخدمي تكنولوجيا المعلومات بشكل عام ، وضعف محددات البنى التحتية وعدم وجود شبكة اتصالات تغطي جميع مناطق العراق ، اضافة إلى ارتفاع كلفة الاتصالات لاحتساب كلفة استخدام الانترنت ، فضلاً عن عدم وجود تشريع حكومي يهتم بمثل هذا الموضوع ، مع محدودية قدرات القطاع العام وانخفاض نسبة التعامل والتعاون بين مؤسساته ، خاصة وان مفهوم الإدارة الإلكترونية مفهوم حديث على اسماع العراقيين يحتاج إلى تثقيف اعلامي واسع لهذا المفهوم والفوائد المتوخاة منه(الشاوي،٢٠١٩ ، ١٧٧).

الخاتمة

توصل الباحثان من خلال بحثهما إلى النتائج والتوصيات الآتية:

أولاً: النتائج:

١. الإدارة الإلكترونية تمثل قفزة نحو التطور في التنظيم الإداري وتنمية الموارد البشرية بما يساهم بشكل إيجابي نحو تطوير العمل الإداري وتحسين جودة الخدمات المقدمة للجمهور، فهي تساهم في القضاء الروتين والتخلف الإداري والمحسوبية والفساد الإداري وغيرها من السلبيات التي تعانيها كثير من النظم الإدارية التقليدية.
٢. يحتاج التحول نحو الإدارة الإلكترونية في السودان والعراق إلى مجموعة من المتطلبات والعوامل المهمة لتحقيقه منها ما هو مادي ومنها ما هو تكنولوجي فضلاً عن الرغبة لدى كافة الجهات الرسمية والشعبية للتحول نحو العمل الإداري الإلكتروني
٣. يعيق مسار التحول نحو تطبيق الإدارة الإلكترونية في السودان والعراق مجموعة من المعوقات منها ما هو لمادي ومنها ما هو فني ومنها ما هو قانوني يتمثل بضرورة تشيع قوانين جديدة وتعديل قوانين قائمة.

ثانياً: التوصيات:

١- يدعوا الباحثان المشرع السوداني و العراقي إلى سن القوانين المهمة ذات الصلة بتطبيق وتفعيل التحول نحو الإدارة الإلكترونية وتعديل القائم منها للوصل الى تطوير منظومة العمل الإداري بالكامل.

٢- يدعوا الباحثان الجهات الرسمية في بلدي الدراسة الى تذليل جميع المعوقات التي تقف حجر عثرة في طريق التحول الإداري الإلكتروني لما للإدارة الإلكترونية من دور في القضاء على الفساد الإداري ومحاربة الروتين والمحسوبية.

قائمة المراجع

أولاً: كتب الفقه القانوني :

١. القزاز، بدر محمد السيد، ٢٠١٥، الادارة الالكترونية ودورها في مكافحة الفساد الاداري، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية.
٢. غنيم، احمد محمد، الادارة الالكترونية افاق الحاضر وتطلعات المستقبل ، المكتبة المصرية ، ٢٠٠٤.
٣. ياسين، سعد غالب، ٢٠٠٥، الادارة الالكترونية وآفاق تطبيقاتها العربية ، مركز البحوث الادارة العامة، الرياض.
٤. أبو مغايض، يحيى بن محمد، ٢٠٠٤، الحكومة الالكترونية ثورة على العمل الاداري التقليدي ، د.ن، الرياض.
٥. الشاوي، سرمد عبدالخالق احمد، ٢٠٠٩، التنظيم القانوني للإدارة الالكترونية (دراسة مقارنة) ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية.
٦. الباز، داود عبدالرزاق، ٢٠٠٧، الحكومة الالكترونية واثرها على النظام القانوني للمرفق العام واكمال موظفيها ، منشأة المعارف ، الاسكندرية.
٧. المناعسة، أسامة أحمد، الزعبي، جلال محمد، ٢٠١٣، الحكومة الإلكترونية بين النظرية التطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان.
٨. عامر ،سعيد ياسين، ٢٠٠٠، الاتصالات الادارية والدخل السلوكي لها ، دار النهضة العربية ، القاهرة.
٩. محمد الحسن، حسين بن محمد الحسن، ٢٠٠٩، الادارة الالكترونية بين النظرية والتطبيق ، مكتبة الملك عبدالعزيز العامة ، الرياض.
١٠. نجم، نجد عبود نجم ، ٢٠٠٤، الادارة الالكترونية ، الاستراتيجية والوظائف والمشكلات ، دار المريخ للنشروالتوزيع ، الرياض.
١١. مجيد ،جسام، ٢٠٠٥، الادارة الحديثة والنظم الالكترونية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية.
١٢. توفيق ، عبد الرحمن، ٢٠١٠، الاتصال الفعال ، خبراء مركز الخبرات المهنية للادارة ، بميك.
١٣. الصيرفي، محمد، ٢٠٠٧، الإصلاح الإداري التطوير الإداري كمدخل للحكومة الإلكترونية، دار الكتاب القانوني، الإسكندرية.
١٤. المعاني ، ايمن عودة، ٢٠١٢، الادارة العامة الحديثة ، ط٢ ، دار وائل للنشر ، عمان.
١٥. القيسي، حنان محمد، د.ت، الادارة الالكترونية وتقديم الخدمات العامة ، كلية القانون ، جامعة المستنصرية، بغداد.
١٦. اللوزي، موسى، ٢٠٠٢، التنمية الادارية ، ط٢ ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان.

١٧. السويفان، عبدالسلام هابس، ٢٠١٢، ادارة مرفق الامن بالوسائل الالكترونية ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الاسكندرية.
١٨. العلاق، بشير عباس، ٢٠٠٣، تطبيقات الانترنت في التسويق ، دار المناهج ، عمان.
١٩. دركرن بيتر، ٢٠٠٤، تحديات الادارة في القرن الواحد والعشرون ، ترجمة : الملحم ابراهيم علي ، معهد الادارة العامة ، الرياض.
٢٠. منصور، محمد حسين، ٢٠٠٣، المسؤولية الالكترونية ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية.
٢١. الرفاعي، سحر قدوري، ٢٠٠٩، الحكومة الإلكترونية وسبل تطبيقها، مدخل استراتيجي، مركز الرافدين، بغداد.

ثانياً : الرسائل الجامعية :

١. أبو زيد ، سراج حسين، (١٩٩٨)، " التحكيم في عقود البترول" ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، القاهرة، مصر.
٢. العزام، احمد حسين محمد،(٢٠٠١)، "الحكومة الالكترونية في الاردن ، امكانية التطبيق" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الحقوق ، جامعة اليرموك ، الأردن
٣. العمري، عبدالله مرعي، (٢٠٠٥) ، "العوامل المؤثرة في استخدام الحاسب الآلي ، دراسة ميدانية على الاجهزة الادارية في المملكة" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، السعودية

ثالثاً : المجلات والدوريات :

١. براون، ديفيد، ٢٠٠٥، "الحكومة الالكترونية والادارة العامة ، المجلة الدولية للعلوم الادارية" ، مجلد١٠ ، العدد١، د.م.ن.
٢. المتولي، محمد، ٢٠٠٣، "إدارة الموارد البشرية لتطبيق الحكومة الإلكترونية في الدول العربية" ، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الأول، الجوانب القانونية والأمنية للعمليات الإلكترونية، الجزء الرابع، اكاديمية شرطة دبي، دبي.
٣. الجميلي، احمد محمد جاسم، ٢٠١٨، "امكانية تطبيق الادارة الالكترونية في ادارة صناعة التأمين (دراسة استطلاعية في شركة التامين الوطنية)" ، بحث منشور في مجلة كلية مدينة العلم الجامعة ، مجلد١٠، العدد٢، بغداد.
٤. رشيد، عروبة، ناصر، عبد الرضا، ٢٠١٤، "واقع الادارة الالكترونية في المنظمات الخدمية وامكانية تطبيقها دراسة حالة في مديرية بلدية البصرة" ، بحث مقدم الى مجلة العلوم الاقتصادية ، المجلد١٠ ، العدد٣٧ ، بغداد.
٥. الأسدي، افنان عبد علي،٢٠٠٩، "الادارة الالكترونية بين النظرية ومتطلبات التطبيق في بيئة منظمات الاعمال العراقية" ، بحث منشور في مجلة مركز دراسات الكوفة ، العدد ١٥ ،النجف.

٦. حسن، نجلاء عبد، عبد الرضا، عبد الرسول،٢٠١٢، "تطور موقف المشرع العراقي في قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية رقم ٧٨ لسنة ٢٠١٢" ، بحث منشور في مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية ، مجلد(٢١) ، العدد(٢) ، بابل.
٧. رزوقي، نعيمة حسن،٢٠٠١، "اقتصادات الافكار في بيئة الفضاء الالكتروني" ، بحث منشور في مجلة افاق اقتصادية ، مجلد٢٢ ، العدد٧٨ ، بغداد.
٨. العواملة، نائل عبد الحافظ، ٢٠٠١، "نوعية الادارة والحكومة الالكترونية في العالم الرقمي (دراسة استطلاعية)" ، مجلة الملك سعود ، مجلد١٥ ، العدد٢ ، الرياض.
٩. صالح، عبد عايد، ظاهر، فواز خلف، ٢٠١٧، "المتطلبات التشريعية والتقنية والبشرية للتحول للحكومة الالكترونية" ، بحث منشور في مجلة تكريت للحقوق ، السنة (٢) ، المجلد(٢) ، العدد(١) ، الجزء(١) ، تكريت.